

Le dialogue et la concertation entre les acteurs de la vie économique et sociale, est un processus démocratiques pour la gestion commune des questions liée au monde de travail, et ai développement. Il regroupe les organisations syndicales représentant les travailleurs d'une part, et les employeurs, ainsi que le gouvernement.

En Algérie, le contrat national économique et social signé en 2006 est apparu comme une meilleur façon d'établir un dialogue réel et durable pour le règlement des différends entre travailleurs et patronat, loin de toutes les formes de pression, afin d'empêché les grèves des travailleurs, et crier par contre les conditions favorable au développement.

تمهيد

يحتل الحوار الاجتماعي مكانة هامة في تنظيم العلاقات المهنية، باعتباره أحد الركائز الأساسية لتطوير العلاقات الاجتماعية والمهنية بين المكونات الثلاثة الحكومة والنقابات وأرباب العمل. إذ أن أسلوب التعامل الذي كان سائدا بين هذه المكونات خلال فترات ما قبل فترة التسعينات هو سياسية شد الحبل، فالعمال لم يكونوا يجدون من آلية يضغطون بها لتحقيق مطالبهم سوى النضال والإضرابات والاعتصامات والمسيرات، وكانت الحكومة تواجههم بالاعتقالات والتضييق على الحريات.

ساهم هذا الوضع طيلة عقود في إنهاك قوة جميع الأطراف، إلى أن اهتدت هذه الأخيرة، في سياق ما شهده العالم بفعل انتشار مفاهيم الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان، واقتنعت بأن لا مناص لحل الإشكاليات الاجتماعية وإقامة التماسك الاجتماعي عن طريق الحوار الاجتماعي كخيار حضاري، يبرز مدى أهمية التعاون والتنسيق وكوسيلة لخلق ظروف، تستطيع الأطراف الاجتماعية بواسطتها مناقشة المصالح

العقد الوطني الاقتصادي

والاجتماعي كرهان لضمان

استقرار الجبهة الاجتماعية في

الجزائر

الدكتور: بوعيسى سمير(*)

ملخص

يعتبر أسلوب الحوار والتشاور بين الأطراف الفاعلة في العملية الإنتاجية، وفي علاقة العمل الجماعية، من الأساليب الديمقراطية في التسيير المشترك للمسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تفرزها العلاقة بين كل من المنظمات النقابية الممثلة للعمال من جهة، وتلك الممثلة لأصحاب العمل من جهة ثانية، والجهاز الحكومي من جهة ثالثة. ويعتبر الحوار الثنائي أو الثلاثي نوع من التشاور والتفاوض الذي يعتمد في وضع القوانين الاجتماعية الرسمية والاتفاقية، الذي يتم عادة بين صاحب أو أصحاب عمل أو تنظيماتهم التمثيلية من جهة، والمنظمات النقابية التمثيلية للعمال من جهة ثانية. وقد يشاركهما الجهاز الحكومي في بعض الأحيان، إلا أنه يختلف عنه من حيث الأطراف، والموضوع والقوة الإلزامية للنتائج التي تترتب عنه.

في الجزائر، برز العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الممضى عليه من قبل الحكومة من جهة، ومنظمات أرباب العمل من جهة ثانية، والاتحاد لعام للعمال الجزائريين من جهة ثالثة سنة 2006، كتجربة لإرساء حوار حقيقي ودائم من أجل تسوية النزاعات بعيدا عن كل أشكال الضغوط أو المساومة، والتي لا تفضي إلا للإضراب بالنسبة للعمال، والتضييق على الحريات من قبل الحكومة.

(*) - أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية - جامعة الجزائر 03.

والثقافية سنة 1989⁽¹⁾، وهو العهد الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 ديسمبر 1966، بحيث شكل مرجعية للدولة في مجال احترام حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يخص العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أول ملاحظة يمكن الإشارة إليها، اعتباره اتفاقا بين الأطراف الثلاثة الموقعة عليه⁽²⁾، وهو ما يضفي صفة الإلزامية عليهم وضرورة العمل به دون أن يصل إلى درجة القانون. وهو ما يعني أن عدم التزام أي طرف به أو الإخلال ببعض مبادئه وأهدافه لا يترتب عنه عقوبات من الناحية القانونية، فلا يمكن تخيل مثلا أن الحكومة تعاقب النقابة لعدم التقيد بالعقد من خلال شنّها إضرابات، أو تفرض عقوبات على منظمات أرباب العمل لتخليها عن واجب تطبيق مقررات العقد.

لكن هذا لا يعني أن كل طرف تنازل عن حقوقه المكتسبة من أجل ضمان نجاح العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إذ مارست الحكومة حقها بقوة عمومية ورفضت الاستجابة لمطالب النقابة برفع أجور العمال، بدليل الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 فيفري 2006، والذي أكد من خلاله تأييده الكامل "للقرارات الشجاعة لرئيس الحكومة في تعامله مع

المجتمعية وسط أجواء سليمة وهادئة، تمكن من الوصول إلى قرارات فعالة وقابلة للتطبيق ميدانيا، تراعي حقوق ومتطلبات كل طرف، وتضمن إقرار سلم اجتماعي على مختلف المستويات.

ضمن هذا الإطار، برز العقد الاجتماعي والاقتصادي الممضى من قبل الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين ومختلف منظمات أرباب العمل في سنة 2006، كآلية لترقية الحوار الاجتماعي بعيدا عن كل أشكال الضغط أو الإضراب أو الآليات التي تعتبرها الحكومة مؤثرة على الاستقرار الاجتماعي. لهذا، فإن هذه الورقة ستعالج مفهوم العقد الاجتماعي في الجزائر، ومدى نجاح الأطراف الموقعة عليه في تحقيق مصالحها، ومن خرج منتصرا بعد تطبيقه، وفق الإشكالية التالية: هل يعبر العقد الاجتماعي والاقتصادي عن حوار اجتماعي حقيقي أم أنه آلية لتحقيق السلم الاجتماعي على حساب العمال؟

ولمعالجة لموضوع، سيتم التطرق لأربع نقاط هي مفهوم العقد الاجتماعي والاقتصادي بداية، ثم مسار إعداده والأهداف المتوخاة منه، أما النقطة الثالثة فتتمثل في العقد الاجتماعي كترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية وأخيرا نتائج هذه التجربة من الحوار الاجتماعي.

1- مفهوم العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي

لم يرد في نص العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي تعريفا دقيقا له، بل عبارات تتصف بالشمولية. لهذا، فإن البحث عن تعريف خاص به يفرض تحليل مضمونه من جهة، ومن جهة أخرى التطرق لتجارب بعض الدول في هذا الميدان لمحاولة إسقاطها على التجربة الجزائرية.

لكن قبل ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الجزائر انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم رئاسي رقم 89 - 67 مؤرخ في 11 شوال عام 1409 الموافق 16 ماي سنة 1989، يتضمن الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 ديسمبر 1966. (الجريدة الرسمية)، رقم 20، السنة السادسة والعشرون، المؤرخة في 17 ماي 1989.

(2) - الاتحاد العام للعمال الجزائريين، العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي. الجزائر: خلية الاتصال بالأمانة العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، 2006، ص 05.

قضية الأجور"،⁽³⁾ في إشارة منه إلى رفض أحمد أويحيى إقرار زيادة في أجور العمال. بل أكثر من ذلك، انتقد رئيس الجمهورية في نفس الخطاب، مطالبة حزبي جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم بالالتفات إلى العمال وتحسين دخلهم، واصفا إياها "بالخطابات الديماغوجية التي لا يجب الانسياق وراءها".⁽⁴⁾ كما يمكن للنقابة التهديد بالإضراب إذا أرادت ذلك، على اعتبار أن الدستور يمنح العمال هذا الحق، ولا يمكن للعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن يعلو على الدستور.

ثانياً ورد في ديباجة العقد، اعتباره "آلية لترقية مسار الأمة في النمو والتنمية، ويدعم الحوار من خلال مؤسسة الأطر والآليات المناسبة للتشاور وتبادل الرأي بين الشركاء الاجتماعيين".⁽¹⁾ هذا التعريف أكدته رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطاب ألقاه بالمنطقة الصناعية لأرزيو يوم 24 فيفري سنة 2009 بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لتأميم البترول وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث بعد تحدّثه عن إنجازاته في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي من إعادة لإعمار الدولة، وبرمجته لعدة مشاريع تنموية، أوضح أن "مجمل هذه التطورات كانت ثمرة الحوار الاجتماعي الذي وفقنا في تحويله إلى عقد وطني اقتصادي واجتماعي، تم إبرامه سنة 2006 حظي من قبل منظمة العمل الدولية بالترحيب والتنويه بصفته مثالا فريدا جديرا بالإشادة في العالم".⁽²⁾

من جهته، اعتبر الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين السيد عبد المجيد سيدي سعيد العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "مسارا، في ذات الوقت، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ووسيلة قوية للضبط، وإطارا حيويا لضمان السلم وتقليص الفوارق واللاتوازن".⁽³⁾

وأخيرا، يمكن الإشارة إلى اعتبار العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي "إطارا لجمع الأطراف من أجل إبرام تحالفات شراكة إستراتيجية... ويقوم على منطق الشراكة من أجل التنمية".⁽⁴⁾

ولم يتم إيضاح معنى الشراكة التي يقوم عليها العقد، إذ تم تكرار هذه العبارة مرة ثانية عند تحديد أسسه من خلال اعتبار العمال "المحور المركزي في كل سياسة تنموية... فهم بالضرورة شريك لا يمكن الاستغناء عنه في أي عمل تعبوي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي".⁽⁵⁾ معنى هذا أن العمال هم شريك عن طريق الاتحاد العام للعمال الجزائريين للحكومة، لكن في مجال محدود متعلق بالنشاط التعبوي فقط، وهو ما يفرض على الطرفين سواء الحكومة والنقابة تقاسم المهام، بحيث يتولى الطرف الأول عملية التخطيط ورسم السياسة العامة، بينما يبقى دور العمال هو تنفيذ السياسات المملأة عليهم، دون أن يرتقي إلى درجة الشراكة الكاملة التي تفرض الاستشارة قبل اتخاذ أي خطوة.

1-1 نماذج عن العقد الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا:

هذا التصور للشراكة الذي نص عليه العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي يشبه النموذج الجنوب أوروبي،

⁽³⁾ - ح. سليمان، "بوتفليقة يغلق ملف الأجور"، جريدة الخبر. العدد 4636، الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2006، ص 03.

⁽⁴⁾ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽¹⁾ - العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع

سابق، ص 11.

⁽²⁾ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء ذكرى 24 فبراير. أرزيو، 24 فبراير 2009

<http://www.el->

mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

⁽³⁾ - كلمة عبد الحميد سيدي سعيد بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين. جريدة الخبر. العدد 4636، الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2006، ص 02.

⁽⁴⁾ - العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع

سابق، ص 12.

⁽⁵⁾ - نفس المرجع، ص 13.

الحكومة أو لمعارضة أي مشروع قانون، بخلاف النموذج الأول الذي تكون فيه الإضرابات ذات بعد سياسي.⁽³⁾ انتشر العقد الاجتماعي في أول الأمر بأوروبا، حيث كانت هولندا أول دولة جربتته على الصعيد الاجتماعي سنة 1982 عبر ما يسمى باتفاقية واسنار (Wassenaar)،⁽⁴⁾ حيث تم الاتفاق من خلاله في إطار ثلاثي على التحسين الهيكلي لوضعية التشغيل، وبحث عودة النمو واستقرار الأسعار وتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية.⁽⁵⁾ ومنذ تلك الفترة، أضحت اللقاءات الثلاثية والثنائية تميز الحياة الاجتماعية في هولندا بعيدا عن كل أشكال الاحتجاجات.

وبتوقيع اتفاقية سنة 1993، أسست إيطاليا عقدا اجتماعيا ثلاثيا حول جملة من القواعد الاجتماعية والاقتصادية، أعقبه اتفاقية ثانية ممضاة سنة 1997.⁽⁶⁾ كما أسست إسبانيا والبرتغال والنمسا قواعد شراكة في إطار ثلاثي تعبر عن ميثاق اجتماعي خاص بها. تتضمن هذه العقود الاجتماعية في مجملها عدة أهداف تتصل بنظام تعديل الأجور عبر عدة طرق، بالمقارنة مثلا مع الدول المجاورة، أو رفعها بمراعاة نسبة التضخم ونتائج المؤسسات الاقتصادية، إلى جانب تأسيس صناديق خاصة لدعم العجز المسجل في الميدان الاجتماعي، مثل حالة فنلندا، وتنظيم سوق العمل أيضا سواء بتقليل العقود المحددة زمنيا، أو مراجعة قواعد التسريح من العمل في إسبانيا، وأخيرا الحماية الاجتماعية وقواعد التقاعد وتغطية مصاريف العلاج وكل ما يتعلق بهذا الميدان.⁽¹⁾

لم تكتف بعض دول أوروبا باعتماد العقد الاجتماعي فقط، بل اعتبرتته أحسن وسيلة لتسوية نزاعات اجتماعية محتملة، وتقريب وجهات نظر مختلف

الذي اشتهر بفرنسا وإيطاليا، بحيث يتميز بكون المفاوضات بين الشركاء الاجتماعيين فيه غير متطورة وتسير بشكل بطيء، ما يستدعي تدخل الجهاز التشريعي الذي يحل بديلا عن المفاوضات. إذ عادة ما يتم فيه تسوية أي مسألة اجتماعية عن طريق القوانين. كما يمكن فيه أن تتدخل الحكومات لإعطاء دفع جديد للمفاوضات أو جمع الشركاء الاجتماعيين لمناقشة أي قضية أو حل أي نزاع اجتماعي خطير في إطار ثلاثي.⁽¹⁾

هذا النموذج يختلف عن النموذجين الأوروبيين الألماني والفرنسي، هذا الأخير مستوحى من نظام العلاقات المهنية في بريطانيا ويشمل أيضا دول شمال أوروبا، وفيه تتفق النقابات ومنظمات أرباب العمل على إبقاء الدولة خارج نظام العلاقات المهنية، ولا تتدخل إلا في حدود معينة كضبط سياسة الحماية الاجتماعية مثلا، في حين التفاوض حول شروط العمل ومدته القانونية، إلى جانب الأجور هو من اختصاص الشريكين الاجتماعيين اللذين سبقا ذكرهما. بينما يمكن أن يشهد النموذج الأوروبي الألماني تدخلا للدولة، إذ بالرغم من قوة المفاوضات الجماعية فيه، إلا أن ذلك لا يمنع مشاركة الدولة التي تكون مشروطة بطلب من الشريكين الاجتماعيين، بهدف تعميم نتائج المفاوضات عن طريق قوانين حتى تصبح شاملة، أو دفع المفاوضات إلى الأمام، حيث تلعب الحكومة دور الوسيط الذي يتدخل لتقريب وجهات النظر بين طرفي المفاوضات، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة متجهة إلى طريق مسدود. هذا التدخل يفرض على الحكومة أن تكون محايدة إزاء النقابات ومنظمات أرباب العمل على حد سواء.⁽²⁾

ما يميز النموذجين الثاني والثالث عن الأول، هو أن الإضراب المسجل لدى العمال لا يكون موجها إلى

(3) - Idem.

(4) - Ibid, p92.

(5) - Idem.

(6) - Ibid, p93.

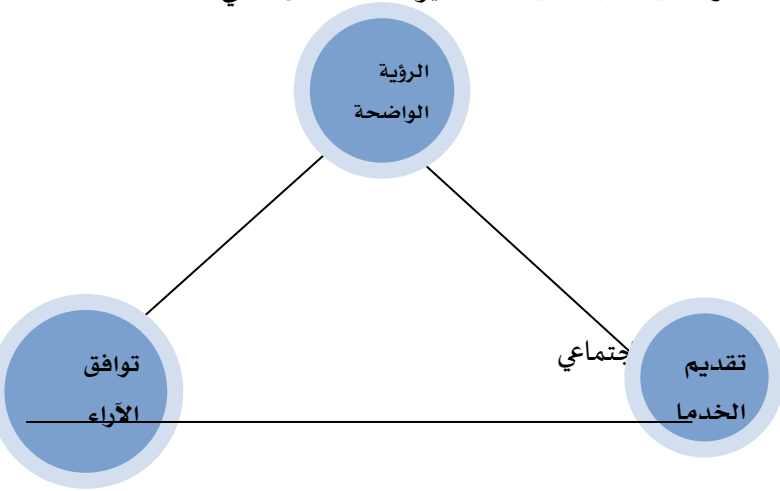
(1) - Idem.

(1) - Jean- Paul Jacquier, **France, L'introuvable dialogue social**. (France : Presses universitaires de Rennes, 2008), p90.

(2) - Idem.

لهذا الغرض، أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)^(*) سنة 2002 مشروع السياسة الاجتماعية المتكاملة، اعتبرته الهيئة الأممية إطارا فريدا للسياسة الاجتماعية⁽⁵⁾، ومرجعية يمكن الاعتماد عليها للخروج بتصور لمفهوم العقد الاجتماعي والاقتصادي، علما أن خطوة هذه الهيئة تندرج ضمن مسعاها في البحث عن السياسة الاجتماعية المتكاملة، وكيفية تطبيقها للحد من الأزمات الاجتماعية التي تعانيها دول هذه المنطقة من انتشار للفقر والبطالة وتدني الخدمات الصحية.

يقوم مشروع الإسكوا على ثلاثة عناصر أساسية مترابطة فيما بينها هي: الرؤية وتوافق الآراء وتقديم الخدمات.⁽¹⁾ وشددت الإسكوا في تقريرها على ضرورة عدم الفصل بين العناصر الثلاثة لأنها مكتملة لبعضها البعض، كما أن التطبيق المتوازن لهذا الإطار الثلاثي العناصر يمكن من تأسيس علاقة تآزر بين الشعب والدولة في إطار من التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، مثلما يوضحه الشكل التالي:



(*) - تضم منطقة الإسكوا كلا من فلسطين المحتلة، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان والعراق والعمان وقطر، والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن.
(5) - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة. (التقرير الثاني)، نيويورك: الأمم المتحدة، أكتوبر 2008، ص 17.
(1) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الشركاء الاجتماعيين حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية الواجب إتباعها. فالمجلس المركزي للاقتصاد البلجيكي أيد التحاور في إطار ثلاثي لتحقيق أهداف مشتركة، معتبرا التشاور إجراء محفز لاختيار سياسية اقتصادية غير مكلفة كثيرا، ولا تشويها عراقيل عند تجسديها طالما أنها تحظى بموافقة واشتراك مسبق من قبل كافة الشركاء الاجتماعيين.⁽²⁾

يضيف الاشتراك في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار العقد الاجتماعي المشروعية على القرارات المتخذة من قبل الحكومة، مادام السياسات تحوز على موافقة كافة أطراف المجتمع. بينما يبرر مسؤولو النقابات مشاركتهم في إعداد السياسات العامة عبر العقد الاجتماعي، بالعمل على توجيه بعض المشاريع الحكومية في اتجاه يضيف مزيدا من التضامن الاجتماعي، من أجل ضمان ديمومة الإجراءات الحكومية المتخذة لفائدة المتقاعدين أو المستفيدين من الخدمات الاجتماعية.⁽³⁾

2-1 نماذج عن العقد الاجتماعي في الدول المتخلفة

فيما يتعلق بتجربة وضع السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، تشير دراسات عديدة إلى أن البيئة اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية غير مواتية، فالنمط السائد في وضع السياسات ومعالجة القضايا الإنمائية الاجتماعية هو "نمط الصفوة"، بحيث تتجه السياسات من الأعلى أو القمة إلى الأسفل، ويتمثل دور البيروقراطية في التبرير والتنفيذ، وتكون المسألة في يد الصفوة. ونتيجة لذلك، تنتج سياسات أقل تجاوبا مع مختلف قطاعات المجتمع.⁽⁴⁾

(2) - Idem.

(3) - Idem.

(4) - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية. إطار وتحليل مقارنة. نيويورك:

الشكل رقم 01: نموذج يحدد العلاقة الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة وجهات أخرى

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة (التقرير الثاني)، بيروت: بيت الأمم المتحدة، أكتوبر 2008، ص 17.

يقصد بالرؤية الواضحة، الإرادة السياسية الواضحة لدى القيادة السياسية في تطبيق السياسة الاجتماعية المتكاملة، تتجلى في حكم شفاف سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وتعتمد على وإدارات عامة قوية ومتينة، وأطر مؤسسية قابلة للمساءلة.⁽²⁾

أما عن توافق الآراء، فيستوجب توفر المجالات والآليات المؤسسية التي تسمح بالتحاور وفرض الضوابط والتوازنات، ضمانا لمشاركة المواطنين في تنمية منصفة. تضم هذه الآليات المواطنين والمجتمعات المحلية والهيئات التي تترعى شؤونهم من نقابات وجمعيات.⁽³⁾

وأخيرا، تقديم الخدمات لا يكون إلا عبر تنسيق العمل الاجتماعي، كفيل بضمان مشاركة الناس في الخدمات الاجتماعية وحصولهم عليها واستفادتهم منها، فتقديم الخدمات في إطار السياسة الاجتماعية يستند إلى رؤية إنمائية شاملة تركز على تحسين الإنتاجية والرفاه الاجتماعي والتماسك الاجتماعي.⁽⁴⁾

أحصت الإسكوا فوائد رسم سياسية اجتماعية وتطبيقها في إطار من المشاركة بين جميع المعنيين، واعتبرت أن الناس حين يشهدون تحسنا في معيشتهم وإمكانياتهم يميلون أكثر إلى الثقة في الدولة، والقبول بشرعية التدابير المتخذة من أجل إزالة الحواجز أمام الحصول على الفرص، وتكون هناك عدالة في إعادة

التوزيع. ولبلوغ مثل هذا الهدف، حددت نفس المنظمة الأهمية خطوات ذلك وهي:⁽¹⁾

*- تعزيز الفهم المشترك للاستراتيجيات الناجحة في ظل العوائق الوطنية والإقليمية والعالمية التي يواجهها مجتمع مغير،

*- كسب تأييد المواطنين ومختلف الفئات للتكاليف الحالية والمستقبلية التي تتحملها الحكومة والدولة والقطاع الخاص ومجموعات محددة،

*- إتاحة الفرص لوضع آليات فعالة لرصد مدخلات صنع السياسة العامة ونتائجها على مختلف المستويات.

من الأمثلة المتعلقة بالعقد الاقتصادي والاجتماعي، ما توصل إليه الشركاء الاجتماعيون في البورندي من اتفاق يوم 8 جوان سنة 2010، بهدف المحافظة على السلم الذي تحقق بعد نهاية الحرب الأهلية. فقد اتفقت الحكومة والنقابات ومنظمات أرباب العمال على صياغة "الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي من أجل تمشين السلم"، برعاية من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمكتب الدولي للعمل، في إطار ترقية الحكم الرشيد في قارة إفريقيا.⁽²⁾ يهدف هذا الميثاق إلى الوقاية من النزاعات الاجتماعية، انطلاقا من كون المحافظة على السلم في البلاد يقتضي الاعتناء بالجانب الاجتماعي لأي سياسة اقتصادية قصد محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية. كما تمت صياغته في ظرف تميز بإعادة بناء الدولة وإزالة مخلفات الحرب الأهلية. يتضمن الميثاق التزاما من الأطراف الثلاثة الموقعة عليه على إنجاحه، تماشيا مع المبادئ والحقوق الأساسية للعمل التي نصت عليها مختلف المواثيق الدولية. وبالإضافة إلى الأهداف

(1) - نفس المرجع، ص 19.

(2) - PNUD, Burundi Une charte nationale de dialogue sociale pour consolider la paix.

http://www.bi.undp.org/index.php?option=com_content&view=article&id=310%3Aune-charte-nationale-de-dialogue-sociale-pour-consolider-la-paix&Itemid=206#

(2) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

(4) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

"من دون تعميم الأمن في بلادنا، ومن دون إعادة بسط سلم مدني حقيقي، فإن كل جهودنا التنموية ستظل واهية وغير مجدية."⁽³⁾

2- مسار إعداد العقد الاجتماعي وأهدافه

رغم أن العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي هو ثمرة مشاورات بين الأطراف الثلاثة السالفة الذكر، إلا أن تحليل وثيقة هذا العقد يمكن من استخلاص عدة نتائج مفيدة، تعيد طرح إشكالية التشاور والأسس التي تم عليها.

تظهر طريقة صياغة نص العقد صفة الإلزامية الواجب على الاتحاد العام للعمال الجزائريين التقيد بها للمساهمة في تنفيذ ما تفق عليه، وهو ما يشبه إلى حد ما نص عليه ميثاق الجزائر لسنة 1976، في شقه المتعلق بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، مع الاختلاف في الأهداف، إذ في حين نص ميثاق الجزائر لسنة 1976 على ضرورة أن تقوم النقابة بدور تنظيم العمال "من أجل القيام بمهام البناء الاشتراكي"،⁽⁴⁾ تحدث العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي عن "التجند للمساهمة في إرساء مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية... والمشاركة في شرح التوجيهات المتعلقة بالتنمية المستدامة."⁽⁵⁾ وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الميثاق الوطني لسنة 1976	العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي
- يمارس الاتحاد العام للعمال الجزائريين	- مساهمة العمال من خلال الاتحاد العام للعمال

⁽³⁾ - خطاب رئيس الجمهورية أمام إطلاقات الأمة، 07 أفريل 2005.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

⁽⁴⁾ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "أمر رقم 51-76 مؤرخ في 07 رجب سنة 1396 الموافق 5 جويلية 1976، يتضمن نشر الميثاق الوطني". (الجريدة الرسمية)، رقم 61، السنة الثالثة عشرة المؤرخة في 30 جويلية 1976، ص 909.

⁽⁵⁾ - العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 20.

الاقتصادية المتعلقة بتوفير مناصب شغل، وضمان تنمية مستمرة إلى جانب إعادة تأهيل القطاع الصناعي، جعل الميثاق من مقاومة داء الإيدز، إحدى أهداف الأساسية نظرا للأبعاد الخطيرة التي أخذها انتشار هذا الفيروس في الدولة ما يستدعي تضافر جهود الجميع من أجل السيطرة عليه.⁽³⁾

لا يختلف مفهوم العقد الاجتماعي وفق ما ورد في نص الاتفاقية الممضاة بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين والحكومة ومنظمات أرباب العمل في الجزائر، عن سائر تجارب الحوار الاجتماعي التي تم استعراضها، بحيث يصب في معنى التشاور وتكاتف الجهود من أجل تحقيق أهداف معينة يجري الاتفاق عليها مسبقا، يستلزم من كل طرف تقديم تنازلات بغية تحقيق حد أدنى من الوفاق.

ولا يمكن الحديث عن العقد الاجتماعي في الجزائر دون ربطه بميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بحيث ورد في ديباجة العقد أن دون مصالحة وطنية لا يمكن "بناء مجتمع متوازن، يسوده الاستقرار والتوافق".⁽¹⁾

فيتضح أن رئيس الجمهورية أراد خلق إجماع من نوع آخر حول مشروع المصالحة الوطنية، رغم أن هذا الأخير حاز على ثقة الشعب من خلال الاستفتاء عليه يوم 29 سبتمبر 2005، بحيث اعتبر موافقة الشريكين الاجتماعيين ويقصد بهما النقابة ومنظمات أرباب العمل على محتوى العقد الاجتماعي، تثمين لمبادئ المصالحة الوطنية، طالما أن الاستقلال الحقيقي لأي أمة وتمتعها بكامل سيادتها لا يمكن أن يتم إلا عبر "تحقيق أكبر مستوى من الاستقرار والأمن".⁽²⁾ وهو ما سبق له التأكيد عليه خلال خطابه الموجه لإطلاقات الأمة يوم 07 أفريل 2005، أي قبل أكثر من سنة على التوقيع على العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي، حيث قال فيه

⁽³⁾ - Idem.

⁽¹⁾ - العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع

سابق، ص 05.

⁽²⁾ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

حدد الموقعون على العقد هدفا أساسيا يصبون إليه يتمثل في "إرساء مناخ اجتماعي يسوده الهدوء والاستقرار"⁽⁴⁾ ولأجل ذلك، تم الاتفاق على أن يساهم كل طرف في تجسيد هذا العقد ميدانيا كل في إطار حدود مهامه.

وفيما يخص الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فقد وافق على أن يضطلع بست مهام أساسية ورد ذكرها في نص العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تتراوح بين المحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ودعم كل عمل يصب في خانة احترام القانون، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي كعامل ضروري لإنجاح أية سياسة تنموية.⁽⁵⁾

وتعد المهمة السادسة المسندة للنقابة هي الأهم بالنسبة للحكومة، وتعتبرها أساس العقد وركيزته الأساسية، بحيث نجحت في دفع النقابة إلى الابتعاد عن كل أشكال الاحتجاج والإضرابات، وشجعتها بالمقابل على "اللجوء إلى الحوار والتشاور قصد الوقاية من النزاعات الاجتماعية وتسويتها"⁽¹⁾ وهذا من خلال المشاورات التي تمت في إطار اللقاءات الثنائية مع الحكومة، والثلاثية بمشاركة منظمات أرباب العمل.

فخلال مدة سريان العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي، فضلت النقابة عدم اللجوء إلى الإضراب للمطالبة بحقوق العمال، أو الضغط على الحكومة من أجل تجسيد وعودها، وهو ما أثر على مصداقية الاتحاد العام للعمال الجزائريين في نظر العمال كممثل لهم ومدافع عن حقوقهم، حيث تحول إلى الطرف المعاكس، أي مدافع عن الحكومة وممثل عنها عند مخاطبته للعمال.

الجزائريين تكمن في ما يلي:	صلاحيات تأطير العمال لأجل:
- التجند للمساهمة في إرساء مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في الحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني،	- أن يدرج أنشطته في إطار التنمية الشاملة للبلاد، وأن يساهم في وضع وإنجاز مخططات التنمية،
- تعبئة العمال من أجل تحسين إنتاجية العمل ونوعية الإنتاج الوطني وتنافسيته،	- تنفيذ مخططات وتطوير الإنتاج وإثاقه، ورفع مستوى التنظيم والإنتاجية،
- الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.... وذلك باللجوء إلى الحوار والتشاور قصد الوقاية من النزاعات الاجتماعية.... ⁽²⁾	- يتعين على النقابة رفع المستوى السياسي والثقافي للعمال.... وأن تضطلع بتربية وتعليم وتنظيم العمال... ⁽¹⁾

الجدول رقم 01: يبين التشابه في الصياغة بين ميثاق الجزائر لسنة 1976 والعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجانب المتعلق بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

المصدر: خلاصة مقارنة بين ميثاق الجزائر 1976 والعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي

وعليه، جعل العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الاتحاد العام للعمال الجزائريين في وضعية المتلقي للأوامر، ما يتعارض مع مبدأ استقلاليتهم عن أجهزة الدولة، الذي نص عليه قانونه الداخلي المنبثق عن المؤتمر التاسع للنقابة سنة 1990.⁽³⁾

(1) - ميثاق الجزائر لسنة 1976، مرجع سابق، ص 909.

(2) - العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 20.

(3) - نصت المادة الأولى من القانون الأساسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين المصادق عليه خلال المؤتمر الثامن للنقابة ما بين 26 و 29 جوان سنة 1990 على ما يلي: "الاتحاد العام للعمال الجزائريين منظمة نقابية مطلوبة، مستقلة عن كل وصاية سياسية، وإدارية ولأرباب العمل".

المصدر: <http://www.ugta.dz/Statut-de-l-UGTA-Adopte-par-le,101.html>

(4) - العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 15.

(5) - نفس المرجع، ص 20.

(1) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

أما عن أهداف العقد الاجتماعي، فالملاحظ هو أنها غير محددة بدقة، حيث ورد ذكرها على شكل عموميات وهو ما سيتم توضيحه كما يلي:

1- أول هدف تم الاتفاق عليه، هو "تأكيد النتائج الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال السنوات السبع الأخيرة (1999-2006)، وتحسينها قصد الوصول في أفق سنة 2010 إلى وضع البلاد في طور التنمية المستدامة بما يجعلها تقترب من كوكبة البلدان البارزة".⁽²⁾

بالعودة إلى النتائج الاقتصادية المحققة خلال العهدة الأولى والثانية لحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يتضح جليا أن الجزائر لم تتمكن من بلوغ مستويات تنمية مريحة خارج قطاع المحروقات، بحيث استمرت في سياسة الاعتماد بصفة مكثفة على المحروقات كمورد أساسي للاقتصاد الوطني، فخلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2007، تراوحت أسعار البترول ما بين 50 و70 دولار للبرميل، لتصل في شهر جويلية 2008 إلى 140 دولار للبرميل.⁽³⁾ وبطبيعة الحال، كان من نتائج ذلك ارتفاع مداخيل الجزائر، بطريقة لم تعرفها من قبل منذ الاستقلال. فبعدما سجلت الحكومة سنة 1998 دخلا إجماليا قدره 8 ملايين دولار، تزايد إلى 13 مليار دولار سنة 1999، ف 32 مليار سنة 2004، وقد وصل إلى 45 مليار سنة 2005. وفيما يخص احتياط الصرف من العملة الصعبة، فلم تكن تتعدى خلال سنة 1999 مبلغ 4.4 مليار دولار، ليرتفع هذا المبلغ إلى 56.8 مليار دولار سنة 2005، ف77.78 مليار دولار مع نهاية 2006.⁽⁴⁾ يتعلق الهدف الثاني بـ"مواصلة تنفيذ

سياسة الاستثمار المكثفة المشجعة للخدمات المرافقة للاقتصاد في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009، بغلاف مالي يتجاوز 120 مليار دولار".⁽⁵⁾

رحبت النقابة بهذا الهدف، ما دام الأمر يتعلق باستثمارات عمومية تخص البنية التحتية للبلاد، وهي استثمارات سمحت ببعث المشاريع التي كنت متوقفة من ذلك مشروع المطار الدولي هواري بومدين والطريق السيار شرق غرب وميترو الجزائر العاصمة، وتراموي العاصمة ووهران وكهربية شبكة النقل عبر السكك الحديدية. بحيث مكنت هذه المشاريع من فك العزلة وتحديث وسائل النقل. كما أن هذه المشاريع تمخض عنها استحداث مناصب شغل غير دائمة ساهمت في خفض معدلات البطالة، وهو ما شجعت النقابة وطالبت الحكومة بالمضي قدما في تنفيذ هذا البرنامج.

2- اتصف الهدف الثالث للعقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي بالغموض، حيث نص على "تحضير شروط الانتقال إلى مرحلة ما بعد البترول، من خلال تقليص تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات، والعمل على رفع حجم موارد الصادرات وتشجيعها وتنوعها".⁽¹⁾

لم يتم إيضاح الكيفية التي يتم بها بلوغ هذا الهدف وآليات تجسيده ميدانيا، فقد وضعت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1996 هذا الهدف في مقدمة أولوياتها، من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب على الثقة في إمكانيات الاقتصاد الجزائري، والمساهمة في خلق الثروة بعيدا عن سياسة الربيع البترولي، لكن دون أن تحقق النتائج المرجوة، ما دفع رئيس الجمهورية إلى تغيير الإستراتيجية من خلال الإعلان عن برنامج استثمارات ضخم موجه لتحديث البنية التحتية كما جرى ذكره سابقا، إلى جانب الاهتمام بالقطاع العمومي

⁽²⁾ - نفس المرجع، ص 15.

⁽³⁾ - Mustapha Mekidèche, «Les hydrocarbures: piège ou opportunité ? » In: Les Cahiers de liberté. N01, janvier - février 2009, p105.

⁽⁴⁾ - Jean Pierre Seréhi, « L'Algérie où va l'argent des hydrocarbures ». Le Monde diplomatique, Avril 2006, p 08.

⁽⁵⁾ - العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 15.

⁽¹⁾ - نفس المرجع، ص 16.

2004،⁽¹⁾ باعتباره "برنامجا حاز على الإجماع الواسع للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى تفاهمهم حوله".⁽²⁾ معنى هذا، أن برنامج رئيس الجمهورية هو أساس هذا العقد، وأن المشاورات بين الأطراف الثلاثة لن تتم إلا في إطاره. وبالتالي، يظهر هذا العقد الاجتماعي والاقتصادي على أنه وسيلة لتنفيذ سياسة رئيس الجمهورية دون أن يصطدم بعراقيل ذات طابع اجتماعي. وبعبارة أخرى، أراد رئيس الجمهورية الحصول على هدنة اجتماعية من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تكفل له تطبيق برنامجه بعيدا عن كل أشكال الاحتجاجات أو الإضرابات.

لكن هذا لا ينفي ما تم ذكره من قبل بأن العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي تعبير عن إرادة رئيس الجمهورية في خلق إجماع حول برنامجه الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن مطالب النقابة من تحسين القدرة الشرائية ومحاربة الفساد والاقتصاد الموازي، وهو ما سيتم إيضاحه عبر الجدول التالي:

أهداف العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي (2006)	برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي (2004) ⁽³⁾
- مواصلة تنفيذ سياسة الاستثمار المكثفة المشجعة للخدمات المرافقة للاقتصاد كالهياكل القاعدية وتوزيع شبكات الكهرباء والاتصال والنقل... رصد له غلال مالي يتجاوز 120 مليار دولار.	- أوعزت إلى الحكومة بإعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي، تمت صياغة هذا البرنامج بكل عناية، وسهرت شخصيا على تحديد تقاطيعه، يسرني اليوم أن أعلن أنه سيكلف مبلغا إجماليا يربو عن 4200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية إلى غاية سنة 2009.
- تحضير شروط الانتقال إلى مرحلة ما بعد البترول، من خلال تقليص تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات.	- إن هذا البرنامج يعد كذلك فرصة أمام بلادنا للمضاهرة بين الهمم والطاقات، لتعليم طريق الوصول إلى بناء اقتصاد بديل غير مرهون بالمحروقات.
- العمل على ترقية فلاحية عصرية.	- مواصلة نهضة فلاحتنا أن ترافقها صناعة تحويلية نشطة.
- تكثيف الإنتاجية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال تحسين مردودية كافة عوامل	- لن ينجح هذا البرنامج إلا إذا سمح لمؤسساتنا الوطنية العمومية والخاصة

الذي اعتبره المحرك الأساسي للتنمية والذي راهن عليه من أجل بلوغ هذا الهدف.

3- حدد العقد العمل على ترقية فلاحية عصرية كهدف رابع، اعتمادا على الاستخدام العقلاني للمساحات الزراعية والموارد المائية، إلى جانب إدخال التقنيات الزراعية الحديثة.

4- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، اعتبرها العقد الاجتماعي الهدف الخامس من خلال تكثيف إنتاجيتها.

ولتحقيق هذا الهدف، نص العقد على عصنة المؤسسة من خلال تهمين الموارد المادية والبشرية وإدماج التكنولوجيات الجديدة، لكن لم يتم إيضاح كيفية ذلك ومستلزماته، وهو ما جعل هذا الهدف صعب التحقيق ميدانيا. باقي الأهداف التي ورد ذكرها في العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي هي من صميم مطالب الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ودافع عنها عدة مرات سواء خلال اللقاءات الثنائية أو الثلاثية. فسواء تعلق الأمر بمواصلة الجهود الرامية إلى تقليص مستوى نسبة البطالة حتى تصل إلى عشرة بالمائة،⁽²⁾ أو ترقية اقتصاد منتج مولد للثروة ولمناصب الشغل، ومحاربة الاقتصاد الموازي والفساد، وأخيرا تحسين القدرة الشرائية، هي كلها مطالب للنقابة تم إدراجها في العقد الوطني على شكل أهداف واجبة التحقيق.

3- العقد الاجتماعي : ترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية

ورد في ديباجة العقد، أن الاتفاق المنصوص عليه يندرج ضمن الرؤية الشاملة للتنمية في إطار برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي تم على إثره إعادة انتخابه يوم الثامن أفريل من سنة

(1) - العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 03.

(2) - نفس المرجع، ص 04.

(3) - خطاب رئيس الجمهورية أمام إطلاقات الأمة، 07

أفريل 2005، مرجع سابق.

(2) - الهدف السابع للعقد الاجتماعي، نفس المرجع،

ص 17.

واجتماعي بين الشركاء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،⁽²⁾ أوضح وزير العمل والحماية الاجتماعية والتشغيل سابقا، الطيب لوح، أن إعداد السياسات العامة والقيام بالإصلاحات الاقتصادية ليس حكرا على الحكومة فقط، بل مهمة يتقاسمها الشركاء الاجتماعيون في أي دولة، وهو ما تحقق في الجزائر عبر العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي.⁽³⁾ كما أحصى إيجابياته من خلال اعتباره آلية يحتكم إليها الشركاء الاجتماعيون للفصل في القضايا المتنازع عنها أو تشكل نقطة خلاف بينهم من أجل ترقية الحكم الراشد في الدولة.⁽¹⁾

وهكذا اتفقت النقابة والحكومة على اعتبار العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي الطريقة الأنسب لحل المشاكل وتسوية النزاعات المهنية، إلى جانب كونه وسيلة لترقية الحوار الاجتماعي بعيدا عن كل أشكال العنف والاحتجاجات لضمان تحقيق الأهداف المسطرة. وبعد انتهاء مدة سريان العقد يوم 30 سبتمبر 2010 طبقا لأحكامه،^(*) تبين أن تفعيل الحوار الاجتماعي ومراجعة الاتفاقيات الجماعية،^(**) وإقرار الحكومة الزيادات في

الإنتاج، والعمل على عصنة المؤسسة وإدماج التكنولوجيات الجديدة.	بتطوير قدراتها ونوعية خدماتها. محققة بذلك تأهيلها.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص مستوى نسبة البطالة.	- إن البرنامج الخماسي لدعم النمو... تغذية الأمل في أن تشهد بلادنا، بفضلها، خلال المستقبل من الأعوام... تراجعاً أكبر للبطالة.
- ترقية اقتصاد منتج مولد للثروة ولتأهيل الشغل.	- سيرافق المجهود التنموي العمومي الهام إسهام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الأمر الذي سيمكننا من ربح رهان آخر... ويتعلق الأمر بإنشاء مليوني منصب شغل.
- مواصلة إصلاح هيئات وأدوات الرقابة ومحاربة الفساد وأشكال المضرة للاقتصاد الوطني.	- لكن الدولة تنتظر من هذه المؤسسات أن تسهم بدورها بكل أمانة في محاربة الغش بشتى أشكاله، ودحر الأنشطة الطفيلية.

الجدول رقم 02: يوضح التشابه الكبير بين مضموني العقد الاجتماعي وبرنامج النمو الاقتصادي

ولعل ما يعزز هذا الطرح، هو مطالبة رئيس الجمهورية فئة العمال المساهمة في إنجاح برنامج النمو الاقتصادي الذي أعلن عنه سنة 2005، محددا لهم حدود مساهمتهم في ضمان السلم الاجتماعي في خدمة البلاد، متمنيا أن يكونوا في المستوى المطلوب في هذا الشأن.⁽¹⁾

4- نتائج العقد الاجتماعي

دافع الاتحاد العام للعمال الجزائريين والحكومة على العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي، واعتبراه نموذجا للوفاق بين الشركاء الاجتماعيين، ففي حين أكد بخصوصه الأمين العام للنقابة، عبد المجيد سيدي سعيد أنه بمثابة "خارطة طريق نحو إجماع اقتصادي

(2) - الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تقرير النشاط 1994-1990 المقدم أمام المؤتمر التاسع، ص 12
(3) - Ministère du Travail, de L'emploi et de la Sécurité Sociale, Discours de Monsieur Tayeb louh, Ministre Du Travail, de L'emploi et de la Sécurité Sociale. « 33ème Session du conseil Général de l'organisation de l'unité syndicale Africaine ». ALGER – 12-15 MAI 2010.

(1) - Idem.

(*) - اتفق الموقعون على العقد أن تكون مدته أربع سنوات تسري ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، و تركوا الباب مفتوحا أمام إمكانية تجديده عند انتهاء فترته بعد الاتفاق على حيثيات ذلك. المرجع: العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 23-24.

(**) - تم إبرام 68 اتفاقية جماعية فرعية و 119 اتفاقا جماعيا فرعيا وإبرام اتفاقية إطار بين الاتحاد العام للعمال

(1) - نفس المرجع.

بحيث ارتفعت واردات الخدمات إلى حدود 11 مليار دولار في سنة 2009 وحدها، مما يدل على ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، ونمو بطيء للاستثمار المنتج المحلي،⁽⁵⁾

4- لم ينجح العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي في التقليل من الفساد والأشكال المضرة بالاقتصاد الوطني، بل بالعكس تضررت صورة الجزائر كثيرا على الصعيد الدولي بعدما ارتبط اسم أكبر شركة في البلاد وهي سوناطراك بالرشوة وإهدار المال العام في صفقات مشبوهة، تورط فيها الرئيس المدير العام وعدد من إدارات الشركة،⁽¹⁾ إلى جانب فضائح مالية أخرى جعلت الجزائر تحتل المرتبة الـ 111 عالميا في مؤشر مدركات الرشوة لدى المنظمة العالمية للشفافية سنة 2009 بنقطة 2.8 من عشرة. في حين احتل المغرب المرتبة الـ 89 عالميا بنقطة 3.3 من عشرة، والبحرين المرتبة الـ 46 عالميا بنقطة 5.1 من عشرة.⁽²⁾

فيما كان تقييم منظمة الشراكة الدولية للميزانية للجزائر بخصوص مؤشر الميزانية العامة جد ضعيف سنة 2008، بحصولها على نقطة واحد من مائة، بحيث انتقدت هذه المنظمة غياب المعلومات الدقيقة بخصوص ميزانية الدولة وقيمة نفقاتها، علما أن الجزائر هي الدولة الوحيدة رفقة المملكة العربية السعودية التي تحصلت على هذه النقطة، فيما احتلت دول رواندا والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية، وساو تومي والسودان المرتبة الأخيرة في التصنيف بدون

الأجر الوطني الأدنى المضمون، لم يصاحبه تجسيد لأهداف العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي كما سيتم توضيحه.

1- لم تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي في نسبة النمو الاقتصادي خمسة بالمائة في الناتج الداخلي الخام، وبررت الحكومة الحصيلة السلبية لهذا القطاع بالصعوبات المالية التي واجهت المؤسسات الخاصة الصناعية في ظل محيط اقتصادي غير محفز، طغت عليه السوق الموازية إلى جانب المنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية مع تنامي تفكيك التعريفات الجمركية.⁽²⁾ في حين لم تجد المؤسسة العامة الاقتصادية من ينتشلها من وضعيتها الصعبة نتيجة مواردها المالية المحدودة، وتردد المستثمرين المحليين والأجانب في الاستثمار بها، وتفضيلهم تصريف منتجاتهم في الاقتصاد الوطني عوض الاستثمار فيه. فيما بلغت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية والري قرابة ثمانية بالمائة ما بين سنوات 2002 إلى 2009،⁽³⁾

2- رغم تراجع نسبة البطالة بانخفاض نسبتها إلى 10.2 بالمائة في نهاية سنة 2009، إلا أن أغلبية مناصب الشغل المستحدثة غير ثابتة، فمن مجموع 3.166 مليون منصب شغل تم استحداثه ما بين سنتي 2005 و 2009، تبين أن 1.865 مليون منها فقط ثابتة،⁽⁴⁾ ما يعني أن 1.3 مليون منصب شغل غير ثابتة، تم استحداثها عبر آليات عقود ما قبل التشغيل وغيرها من الصيغ التي أوجدتها الحكومة لامتنعاص البطالة،

3- قدرت نسبة النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين سنتي 2005 و 2009 بخمسة بالمائة سنويا، دون أن ينعكس إيجابيا على وتيرة النمو بشكل عام،

(5) - نفس المرجع، ص 51.

(1) - Fédération internationale des ligues des ligues des droits de l'homme, **Algérie la « mal-vie » : rapport sur La situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie**. N514f Paris : imprimerie de la FIDH, mai 2010, p 07.

(2)

- http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/results.

الجزائريين ومنظمات أصحاب الأعمال في القطاع الاقتصادي الخاص. المرجع:

Union Générale des Travailleurs Algériens, **rapport d'activité 2000-2006 Op.Cit**, p20-21.

(2) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) - نفس المرجع، ص 61.

(4) - نفس المرجع، ص 25.

ورغم المجهودات المبذولة من قبل الحكومة في محاربة هذه الآفة التي تضر بالاقتصاد الوطني من خلال سنّها مجموعة من القوانين،^(*) إلى جانب عرض 680 قضية متعلقة بالفساد على القضاء سنة 2006 و861 أخرى مماثلة سنة 2007،⁽¹⁾ إلا أن النتائج المحققة تبقى بعيدة عن أهداف العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

خاتمة

تظهر هذه المعطيات أن الحكومة قامت بشراء السلم الاجتماعي بدون مقابل ملموس، لأن العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة من دول العالم، يهدف إلى التزام الطرفين الحكومة والشريك الاجتماعي

رصيده.⁽³⁾ مست الانتقادات في هذا الإطار عدم احترام الحكومة الدستور بخصوص المادة مائة والستون منه، التي تنص صراحة "تقدم الحكومة لكل غرفة برلمان عرضا عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية".⁽⁴⁾ إذ في وقت يتم الإعلان عبر قوانين المالية عن طريقة توزيع الاعتمادات المالية على مختلف القطاعات الوزارية، لكن لم يحدث أن بينت الحكومة كيفية إنفاق الأموال فعليا، طالما أن غرفتي البرلمان لم يتحصلا أبدا على الوثائق اللازمة التي تمكن نواب الشعب من ممارسة الرقابة اللازمة على أوجه الإنفاق العام.⁽⁵⁾

كما أن الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية الذي استحدث بموجب قانون المالية لسنة 2004 في مادته 70،⁽⁶⁾ بغرض تقييم السياسات العامة للدولة التي تستدعي إنفاقا شديدا، قدم عدة ملاحظات بخصوص التأخر المسجل في المشاريع الحكومية ذات المنفعة العامة، والتي استنزفت أموالا كبيرة على غرار مشروع ميترو الجزائر، والطريق السيار شرق غرب.⁽⁷⁾

(3)

<http://openbudgetindex.org/files/keyFindijgsFrenche.pdf>
(4) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996". (الجريدة الرسمية)، العدد 76، السنة الثالثة والثلاثون الصادرة في ديسمبر 1996، ص 29.

(5) - Algérie la « mal-vie » : rapport sur La situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie. **Op.Cit.** p08.

(6) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 03-23 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2004". (الجريدة الرسمية)، رقم 83، السنة الأربعون المؤرخة في 29 ديسمبر 2003، ص 30.

(7) - Algérie la « mal-vie » : rapport sur La situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie. **Op.Cit.** p09.

(*) - يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى القوانين التالية:

- القانون 01-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. المرجع:
- (الجريدة الرسمية)، رقم 14، السنة الثالثة والأربعون المؤرخة في 8 صفر عام 1427 الموافق 8 مارس سنة 2006.
- المرسوم الرئاسي رقم 06-413 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر سنة 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها،
- المرسوم الرئاسي رقم 06-414 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر سنة 2006، يحدد نموذج التصريح بالملكيات،
- المرسوم الرئاسي رقم 06-413 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر سنة 2006، يحدد كيفية التصريح بالملكيات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 6 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

المرجع: (الجريدة الرسمية)، رقم 74، السنة الثالثة والأربعون المؤرخة في أول ذو القعدة عام 1427، الموافق 22 نوفمبر سنة 2006.

(1) - Nations Unies, Conseil économique et social,

Application du pacte international relatif aux droits Économiques, sociaux et culturels. Réponse du gouvernement De L'Algérie à la liste des points à traiter. Quarante- quatrième Session, Genève, 3-21 Mai 2010.

sociaux et culturels en Algérie. N 514f Paris :
imprimerie de la FIDH, mai 2010, p 07.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
"أمر رقم 51-76 مؤرخ في 07 رجب سنة 1396 الموافق
5 جويلية 1976، يتضمن نشر الميثاق الوطني".
(الجريدة الرسمية)، رقم 61، السنة الثالثة عشرة
المؤرخة في 30 جويلية 1976.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم
رئاسي رقم 96- 438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417
الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص
تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر
1996". (الجريدة الرسمية)، العدد 76، السنة الثالثة
والثلاثون الصادرة في ديسمبر 1996، ص 29.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم
رئاسي رقم 89 - 67 مؤرخ في 11 شوال عام 1409
الموافق 16 ماي سنة 1989، يتضمن الانضمام إلى
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الموافق عليها من
طرف الجمعية

العامة للأمم المتحدة يوم 16 ديسمبر
1966". (الجريدة الرسمية)، رقم 20، السنة السادسة
والعشرون، المؤرخة في 17 ماي 1989.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون
رقم 03-23 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق
28 ديسمبر سنة 2003، يتضمن

قانون المالية التكميلي لسنة 2004". (الجريدة
الرسمية)، رقم 83، السنة الأربعون المؤرخة في 29
ديسمبر 2003.

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين، العقد
الوطني الاقتصادي والاجتماعي. الجزائر: خلية
الاتصال بالأمانة العام للاتحاد العام للعمال
الجزائريين، 2006، ص 05.

بترك المواجهة والاحتجاجات وبسط السلم الاجتماعي
الذي ينعكس إيجاباً على الإنتاج، غير أنه في حالة
الجزائر كلفة السلم كانت باهظة من دون أن تتحسن
إنتاجية المؤسسات الاقتصادية.

فالاتفاق جرى بين الحكومة والاتحاد العام للعمال
الجزائريين على ضرورة أن تحافظ الدولة على مكانتها
في الساحة الاقتصادية والاجتماعية معاً، ومخالفة
قاعدة من أجل تواجد أقل للدولة. وهذا بالنظر
للوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر بمواجهتها للأزمة
الاقتصادية وتداعياتها على مستوى معيشة المواطن
البسيط، إلى جانب البطالة والفقر، دون نسيان
مواجهة مرحلة ما بعد الإرهاب التي تقتضي مجهوداً
إضافياً من الدولة من أجل إعادة ترقية النسيج
الاجتماعي من خلال مختلف النشاطات التضامنية مع
الفئات التي تضررت من العشرية السوداء، وهذا معنوياً
أو مادياً.

فالعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي
كان بمثابة الغطاء لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
كمنظمة ومراقبة، ولكن أيضاً كمسيرة ومنتجة وموزعة
للقيم ذات البعد المادي أو المعنوي.

قائمة المراجع

- Jacquier Jean- Paul, France, L'introuvable
dialogue social. (France : Presses universitaires
De Rennes, 2008), p90.
- Mekidèche Mustapha, «Les hydrocarbures: piège
ou opportunité ? » In: **Les Cahiers de liberté**.
N01, janvier- février 2009.
- Seréhi Jean Pierre, « L'Algérie où va l'argent des
hydrocarbures ». **Le Monde Diplomatique**, Avril
2006.
- Fédération internationale des ligues des ligues
des droits de l'homme, Algérie la « mal-vie » :
rapport sur La situation des droits économiques,

PNUD, Burundi Une charte nationale de dialogue sociale pour consolider la paix.

http://www.bi.undp.org/index.php?option=com_content&view=article&id=310%3Aune-charte-dialogue-sociale-pour-consolider-lapaix&Itemid=206#http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/results.

<http://openbudgetindex.org/files/keyFindijgsFrenche.pdf>

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية. إطار وتحليل مقارنة. نيويورك: الأمم المتحدة، 2005.

- Ministère du Travail, de L'emploi et de la Sécurité Sociale, Discours de Monsieur Tayeb louh, Ministre Du Travail, de L'emploi et de la Sécurité Sociale. « 33ème Session du conseil Général de l'organisation de l'unité syndicale Africaine ». ALGER – 12-15 MAI 2010.

- Nations Unies, Conseil économique et social, Application du pacte international relatif aux droits Économiques, sociaux et culturels. Réponse du gouvernement De L'Algérie à la liste des points à traiter. Quarante- quatrième Session, Genève, 3-21 Mai 2010.

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تقرير النشاط 1994-1990 المقدم أمام المؤتمر التاسع.

-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية. إطار وتحليل مقارنة. نيويورك: الأمم المتحدة، 2005، ص 66.

-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة. (التقرير الثاني)، نيويورك: الأمم المتحدة، أكتوبر 2008، ص 17.

حميش سليمان، "بوتفليقة يغلق ملف الأجور"، جريدة الخبر. العدد 4636، الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2006، ص 03.

كلمة عبد الحميد سيدي سعيد بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين. جريدة الخبر. العدد 4636، الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2006.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء ذكرى 24 فبراير. أرزيو، 24 فبراير 2009

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خطاب رئيس الجمهورية أمام إدارات الأمة، 07 أبريل 2005،

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010 أكتوبر 2010.

<http://www.premier-ministre.gov.dz>